### اتصالات القنيطرة:

## العمل جارٍ لإعادة الخدمات لعدد من القرى

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير فرع اتصالات القنيطرة سليمان محمد توسيع عدد بوابات الإنترنت في وحدتي النفاذ الضوئية في عدد من قرى المحافظة وذلك بهدف تلبية طلبات المشتركين على الخدمة، مبيناً إمكانية التركيب الفوري للراغبين بالحصول على هذه الخدمة حيث تتوافر بوابات الإنترنت حالياً في مراكز اتصالات البعث والكوم وحضر ويمكن لأي مواطن الحصول عليها مباشرة من دون الحاجة لطلب سابق على حين أن أبناء جبا وخان أرنبة عليهم مراجعة مركز البعث لمتابعة إجراءات التخصيص بالبوابات اعتباراً من تاريخه ولغاية نهاية الأسبوع الأول من شهر آذار القادم حتى لا يفقدوا أحقيتهم في أولوية الدور، مشيراً إلى أن عدد البوابات الكلي في المحافظة وصل إلى ٦٠٣٠ (ستة آلاف وثلاثين بوابة) وتسعى المديرية من خلال تواصلها المستمر مع إدارة الشركة السورية للاتصالات إلى زيادة عدد البوابات خلال العام الحالي بنحو ألف وخمسمئة بوابة إضافية.

وأوضح محمد أن الفرع قام بإعادة تأهيل ٣ مراكز في بلدات جباثا الخشب ونبع الصخر ومسحرة وذلك تمهيدا لاستكمال أعمال الصيانة الفنية ووضع المقاسم بالخدمة، مبيناً تركيب ١٠٠ خط هاتفي لاسلكي للمواطنين الراغبين بالحصول على الخدمة الهاتفية في بلدات القصيبة ونبع الصخر وبئر عجم وصيدا وجباثا الخشب كمرحلة إسعافية على حين أنهت الورشات الفنية العمل في إعادة تأهيل مركز هاتف الرفيد في القطاع الجنوبي المحرر حيث تم تشغيله ووضعه بالخدمة بشكل كامل.

ولفت مدير اتصالات القنيطرة إلى أن العمل يجري بوتيرة متلاحقة لإعادة الخدمة الهاتفية إلى عدد من القرى، وهناك خطط تتم دراستها لإعادة تأهيل الاتصالات في كل من الريف الشمالي والجنوبي والقطاع الأوسط بانتظار رصد الاعتمادات اللازمة، مشيراً إلى معاناة فرع اتصالات القنيطرة من النقص الكبير والواضح باليد العاملة وخاصة الفنيين ضاربا مثالا على ذلك واقع مركز الكوم الذي يقوم بتخديم ٢٦ قرية وتجمعاً من ضمنها خمس قرى تابعة لمحافظة ريف دمشق ويحوي على ٣٠٠٠ خط هاتفي و١٠٢٤ بوابة إنترنت ويقوم بتشغيله كادر مؤلف من خمسة موظفين (رئيس المركز – الفواتير والتجربة– فني كهرباء – إصلاح الخطوط –عقود المشتركين)، علما أن المركز استمر بتقديم خدماته للمشتركين طوال فترة الأزمة التي مرت على محافظة القنيطرة.

### ١٥ كلية صيدلة في سورية

## نقيب صيادلة طرطوس: إلى متى تبقى وزارة الصحة وزارة للأطباء فقط؟

طرطوس- محمد حسين

أعداد الشباب والشابات الموجودين بمقر نقابة الصيادلة في طرطوس بعيونهم المقبلة على الحياة وضحكاتهم البريئة يثير الفضول ويدفع للتساؤل.. لكن لا يلبث أن يتبدد كل ذلك حين تعرف أنهم من الخريجين الجدد واليوم يخطون بقسمهم النقابي أولى خطواتهم في طريق العمل والإنتاج الذي لا يبدو أنه معبد بالورود كما انتظروا.

رئيس فرع نقابة الصيادلة في طرطوس حسام أحمد بين لـ«الوطن» أن المشكلة الأبرز هي تزايد أعداد الخريجين الجدد نتيجة وجود نحو ١٥ كلية في الجامعات الرسمية والخاصة وجميعها لديها كليات للصيدلة ولديها خريجون يرفدون سوق العمل بشكل سنوي، مضيفاً: نخشى أن يكون ذلك من دون دراسة لحاجة البلد لهذا العدد من الصيادلة أو العاملين في الحقل الصيدلاني ومع ذلك ترخيص الجامعات الخاصة مستمر وبالتأكيد كليات للصيدلة جديدة.

وأشار رئيس فرع النقابة إلى أن عدد المسجلين لدى النقابة متغير بشكل شبه يومي والعدد الآن (نهاية شهر شباط) وصل إلى ١٧٢٩ صيدلانياً، على حين بلغ عدد الصيدليات ١٠٢٥ صيدلية في كامل المحافظة منها في مركز المدينة ٢٧٥ صيدلية، أما عن بقية الصيادلة وماذا يعملون فأوضح أن هناك ٩١ يعملون في مديرية الصحة و١٣٧ بموجب أذونات عمل في صيدليات قائمة و٣٦ تحصيلاً علمياً و٦٤ في مستودعات للأدوية و٩ صيادلة فقط في ٩ معامل للأدوية في طرطوس.

وبخصوص الصعوبات التي تواجههم قال أحمد: إن مشكلة الرقم الإحصائي القديم المعتمد أثناء الترخيص تعوق افتتاح صيدليات جديدة في الريف وكذلك تبعية هذه القرية أو تلك لأي وحدة إدارية.. أما المشكلة الأبرز فهي اعتبار الدواء سلعة تجارية والصيادلة طالما طالبوا بإعادة النظر بذلك وطالما كان الدواء سلعة تجارية وفق القوانين المعمول بها فقد تحدد سعرها وهامش ربحها المحدد ٢٠ بالمئة، ولا يحصل الصيدلي منه إلا على ١٦بالمئة كحد أقصى إضافة إلى أن ساعة الكهرباء والضريبة هي أيضاً تجارية رغم معرفة الجميع أن المكيف الموجود في الصيدلية ليس لرفاهية العاملين إنما للحفاظ على الدواء.

وتساءل رئيس فرع النقابة هل وزارة الصحة هي وزارة الأطباء فقط.. أليس للصيادلة حصة فيها وهل الأطباء رسل الإنسانية والصيادلة تجار؟ ولماذا لا تعود معامل الأدوية لكنف النقابة؟

اللافت في هذا الحوار هو حضور الصيادلة الجدد إضافة إلى أعضاء مجلس الفرع الذين أغنوه بمداخلاتهم عن ارتفاع أسعار المحلات في المدينة الذي يصل في بعض الأحيان لمليون ليرة للمتر المربع الذي يجعل من افتتاح صيدلية جديدة في المدينة أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً ناهيك عن الاشتراطات الباقية كالمساحة ومسافة الابتعاد عن الصيدليات القائمة، المهم أن الجميع طالبوا بإعادة الاعتبار لمرسوم تنظيم المهن الطبية الصادر بداية السبعينيات من القرن الماضي باعتباره يحل أغلب المشاكل.

### تعديلات على التشريعات لمجابهة العنف ضد المرأة

# خليفاوي لـ«الوطن»: تأهيل العاملين في الشرطة للتعامل مع النساء المعنفات

راما محمد

كشفت مديرة القضايا الأسرية في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان رنا خليفاوي عن وجود اقتراح لتعديل الأطر التشريعية الناظمة لمجابهة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

وبينت خليفاوي أن الهيئة أعدت دارسة ضمن الإطار الوطني لدعم المرأة بالتعاون مع اللجنة الوطنية برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وفي عضويتها كل الجهات المعنية من الصحة والتربية والتعليم والداخلية والعدل وغيرها شملت تحليلاً للوضع الراهن في محاور عدة كالمرأة والاقتصاد والعنف والصحة والفقر والتعليم والمرأة الطفلة وغيرها، مشيرة إلى أن التعديل الأخير لقانون الأحوال الشخصية استجاب للعديد من المطالب كرفع سن الزواج، مشيرة إلى استقبال العديد من الحالات في مركز وحدة حماية الأسرة الذي افتتحته الهيئة، موضحة أن المركز يعد المأوى الحكومي الأول الذي يعنى بهؤلاء السيدات ويقدم لهن الدعم الاجتماعي والطبي والتمكين الاقتصادي من خلال تدريبهن على ممارسة المهن.

وأكدت خليفاوي وجود تشبيك مع الجمعيات الأهلية وأسرة المرأة المعنفة؛ كون الغاية إعادة الدمج واستعراض سبب المشكلة سواء قانونية أو أسرية، مشيرة إلى إعادة الكثير من الحالات لأسرها ومجتمعاتها والتنسيق مع الجمعيات لاستكمال تقديم الخدمات والتمكين وإيجاد فرص العمل.

وكشفت خليفاوي عن توجه لتأهيل العاملين في سلك الشرطة للتعرف على أفضل سبل التعامل مع النساء المعنفات، إلى جانب تدريب وتأهيل الأشخاص الذين يتلقون الشكوى على أفضل الآليات والممارسات في التعامل، إضافة إلى تأهيل العاملين والعاملات من المشرفين على مراكز الإيواء للتعامل مع النساء والطفلات والمهجرات والمعنفات ومقدمي الرعاية.

ولفتت خليفاوي إلى أن الزواج المبكر كان موجودا قبل الأزمة ولكن بنسب بسيطة ازدادت مع سنوات الحرب، مشيرة إلى أن الدراسة حول هذه الظاهرة خلصت إلى أن اللجوء لتزويج الفتيات بسن مبكر جاء كنوع من أنواع التأقلم السلبي مع الحرب في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة لحماية الفتيات من الاعتداءات، إلى جانب الفقر والعوز الاقتصادي، منوهة بأن الزواج المبكر يعد من أشكال العنف.

وفيما يتعلق بمحور المرأة الطفلة، لفتت إلى دمجه مع محاور أخرى كالتعليم والعنف، مشيرة إلى وجود الكثير من الحالات التي تعرضت للعنف القائم على النوع الاجتماعي، منوهة بوجود خطة لرسم سياسات تخطيطية للحظ قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعداد حملة لإدانة هذا العنف.

وأكدت خليفاوي أن وزارة الأوقاف شريك أساسي من خلال التعريف في الخطب بحقوق المرأة بالتملك والميراث، إضافة إلى استخدام المنابر لزيادة وعي المرأة بحقوقها، موضحة أنه بالنسبة لموضوع الإرث فالشرع والقانون يعطي المرأة هذا الحق، إلا أن بعض المجتمعات تحرم المرأة من ذلك.

وبينت خليفاوي أنه وبالنسبة لمحور المرأة واتخاذ القرار فرغم تبوئها العديد من المناصب إلا أنه ما زال هناك فجوة كبيرة بينها وبين الرجل، إلى جانب وجود ضعف بأعداد النساء اللاتي وصلن إلى مناصب عالية.

وأشارت إلى أن الدراسة شملت ثلاث فترات زمنية من العام ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٣٠ مع تحديد القضايا ذات الأولوية والمستعجلة الأهمية، موضحة أن الدراسة جاءت تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة مع محاولة مواءمة الأولويات والخطط الوطنية مع الالتزامات الدولية منها إعلان بكين عام ١٩٩٥ تزامنا مع إعداد سورية تقرير بكين زائد ٢٥ عاماً.

يذكر أن الدراسة عرضت على لجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء للمناقشة وتقديم الملاحظات بخصوصها، وجرى التعاطي مع هذه الملاحظات وإرسال الدراسة مرة أخرى لعرضها على المجلس وبعد توقيعها ستكون بمثابة خطة عمل لإدراجها في الخطة السنوية لجميع الجهات.

> الزواج المبكر للفتيات نوع من التأقلم السلبي مع الحرب والاستعانة بـ«الأوقاف» لشرح حقوق المرأة

# «اتصالات اللاذقية» تدفع ٢٨٨ مليون ل.س ثمن وقود للمولدات

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مصدر مسؤول لـ«الوطن»، عن اقتراب إحداث مقسم هاتفي لتخديم منطقة سكني الشباب والادخار، مبيناً أن المقسم سيخدم حوالي ٢٠ ألف شقة، وينهي معاناة سكان المشروعين من ناحية الاتصالات والانترنت بذات الوقت، إذ سيوفر المركز عملية تركيب الخطوط الهاتفية وبوابات الانترنت وتقديم كل الخدمات الأخرى كأي مركز هاتفي في المحافظة.

ولفت المصدر إلى انتهاء شركة الدراسات والاستشارات الفنية من دراسة المبنى الإداري لإحداث المقسم على شارع الثورة في منطقة الدعتور، مشيراً إلى أن مديرية الاتصالات ستقوم باستكمال الإجراءات اللازمة للمباشرة في تنفيذ المقسم.

وفي السياق، أكد مدير فرع الاتصالات في اللاذقية عادل جبيلي لـ«الوطن»، أن الفرع سيباشر في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٩ ، مضيفاً إنها تتضمن ٩ مشاريع على الشبكات الرئيسية والفرعية إضافة لمشروعين مدورين.

وبيّن جبيلي أن المشاريع تتضمن تحويل شبكة مرنيو بسوت في ضاحية الباسل بالقرداحة إلى أرضي، وتوسيع شبكات في محور الخشخاشة في الفاخورة وشبكة حبيت وجبلايا وبدميون وبكراما، وزاما وبكسا، مشيراً إلى أن المشروعين المدورين يشملان توسيع الشبكة الرئيسية والفرعية لمركزي تشرين و٨ آذار، ومن المتوقع أن تبدأ أعمال التوصيل فيهما في نهاية الشهر السادس من العام الجاري.

ويبلغ عدد المراكز الهاتفية والمجمعات الضوئية في محافظة اللاذقية، ٥٢ مركزاً و١١٧ مجمعة ضوئية، حسبما أظهر تقرير صادر عن المديرية.

مبيناً أن عدد المشتركين وصل إلى ٣٠٥٠٧٤ رقماً من أصل ٤٧٥٠١٨ رقماً، في حين بلغ عدد مشتركي الانترنت ١٤٥٥٠٢ مشترك، وإجمالي عدد البوابات ١٧١٢١٤ بوابة حتى نهاية العام الماضي.

ولفت التقرير –الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه– إلى أن قيمة التسديدات الهاتفية العادية منذ بداية عام ٢٠١٨ وحتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي، بلغت ٢,١ مليار ليرة سوريّة، مقابل ١٤٧ مليون ليرة سوريّة، قيمة التسديدات الرسمية خلال نفس المدة.

وبحسب التقرير فإن قيمة الأضرار التخريبية الناجمة عن استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة، لغاية ٢٠١٨/١١/٣٠ ، بلغت نحو ٩٣٨ مليون ليرة سوريّة، لافتاً إلى تعرض بعض الشبكات الهاتفية لعمليات السرقة والتعديات المتكررة ما شكل أعباء مالية على الصيانة في كافة مراكز المحافظة.

وأشار التقرير إلى تكلف الفرع ٢٨٧,٥ مليون ليرة سوريّة، قيمة استهلاك من مادة الوقود لمحركات الطوارئ نظراً للتقنين الكهربائي الطويل في المحافظة.

وبيّن التقرير أنه وللتغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، تم تركيب محطات طاقة شمسية في وحدات نفاذ عدة في المحافظة خلال العام الماضي، منها في الجوزية وبستان الباشا والسفرقية وسوكاس والعامود، مشيراً إلى أنها تعمل بشكل جيد وسيتم تركيب محطات لباقي المجمعات في المحافظة.

## المقاولون يشتكون من البطالة!

السويداء- عبير صيموعة

أشار رئيس فرع نقابة مقاولي الإنشاءات في السويداء عامر حمزة أن نسبة البطالة في صفوف المقاولين في المحافظة ارتفعت خلال السنوات الماضية لتصل إلى أكثر من ٧٥ بالمئة.

موضحاً أن الأسباب تعود إلى عدم تكافؤ الفرص وتفضيل القطاع العام على الخاص إضافة إلى تغييب القوانين الناظمة للعمل لتحل مكانها العلاقات الشخصية ورأسمال بعض المتنفذين من المقاولين وغيرهم من غير المسجلين بالنقابة، حيث استطاع بعضهم الحصول على استثناءات ما أدى إلى إضاعة الفرصة على بعض المقاولين وصولاً إلى انعدام تكافؤ الفرص والحرمان من المساواة في الحصول على المشروعات.

ولفت حمزة إلى أن الأسباب تكمن أيضاً في عدم طرح المشروعات من الشركات والمؤسسات الرسمية والاكتفاء بالتعاقد عن طريق الاتصال المباشر مع بعض المتنفذين وخاصة المشروعات العائدة لليونيسيف على صعيد المحافظة حيث تم الاكتفاء فقط بشرط حصول صاحب العرض للمشروع على السجل التجاري وهذا الأمر مخالف للقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤، داعياً إلى عودة تطبيق الأنظمة والقوانين من أصحاب القرار وإلغاء الفساد الإداري والاعتماد على القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ باعتباره الناظم لحق تكافؤ الفرص بين فئات المقاولين.

ولفت حمزة إلى وجود عدة مشروعات وأبنية مدرسية وطرق متعثرة كان ينفذها عدد من المقاولين وتم طرح هذه المشكلة العالقة ضمن اجتماعات متكررة مع الوزراء المعنيين منذ عام ٢٠١١ ولغاية تاريخه لم تحل، آخرها مذكرة تم تقديمها للجنة الوزارية المكلفة بتتبع المشروعات المتعثرة في المحافظة من بينها عقود لـ١٧ مشروع طريق زراعي في مناطق مختلفة من المحافظة متعاقد عليها من مقاولين مع مديرية الخدمات الفنية في السويداء وما زالت متعثرة، وأبرز تلك الطرق الواقعة في أماكن ساخنة سابقاً على حدود محافظة درعا إضافة إلى وعقود مشروعات أبنية مدرسية أبرزها مدرستا الصناعية في شهبا وصلخد.

وأشار حمزة إلى أن أبرز المعوقات التي أدت إلى تعثر تلك المشروعات تتمثل في التوازن السعري وتضخم الأسعار وصعوبة تأمين المواد الأولية وعدم توافر الأيدي العاملة ووقوع بعض تلك المشروعات في مناطق حدودية غير مأهولة وفي مناطق ساخنة إضافة إلى عدم توافر المحروقات بالأسعار المناسبة وعدم الأخذ بالمادة ٥٣، مبيناً أن الحلول تكمن في فسخ عقود مشروعات الطرق غير المباشر بتنفيذها وحصر وجرد الأعمال في الطرق المباشر بها وتصفية حقوق المقاولين وفسخ العقود وإعداد عقود جديدة بمواصفات أخرى في مقابل تعهد النقابة بسحب الدعاوى كافة المقدمة من المقاولين وعدم المطالبة بأي تعويض.

وأكد أن تلك الصعوبات والمعوقات إضافة إلى المشروعات المتعثرة سيتم طرحها ومناقشتها وللمرة العاشرة أمام الجهات المعنية ضمن مؤتمر النقابة المزمع عقده خلال الأيام القادمة مؤكداً عدم تفاؤله جراء عدم إنصاف الوزارات ذات الصلة سابقاً لشريحة المقاولين التي أدت سلبية تلك الجهات في التعامل مع قضايا المقاولين إلى إفلاس المعظم منهم وعجزهم حتى عن تأمين الخبز لعائلاتهم.